

# تطور النظم الاقتصادية

لم يكن علم الاقتصاد علماً قائماً بذاته إبان القرون الوسطى ولم تكن المشكلة الاقتصادية تشغل بال الحكومات ولم يكن هناك وعي قومي يوجه السلطات نحو التدخل في الحياة الاقتصادية.

إلى أن ظهرت دعوة التجاربيين التي نادى والتي أدت إلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. وفيما يلي سندرس تطور النظاميين الاقتصاديين الرئيسيين واللذين سادا العالم منذ بدأت دعوة التجاربيين وهما:

النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

## النظام الرأسمالي:

لقد كانت السلطة في العصور الوسطى في يد الأمير الإقطاعي حيث كانت الزراعة هي المورد الأساسي للإنتاج أما الصناعة والتجارة ليس لهما أهمية كبيرة ويعيش المجتمع على أساس المقايضة والاكتفاء الذاتي. ولكن الحروب الصليبية واكتشاف أمريكا وطريق رأس الرجاء الصالح أدت إلى تنشيط التجارة وخلق طبقة جديدة من التجار والأثرياء تعتمد على التجارة والصناعة.

ثم نشأ المذهب التجاري كمجموعة من الافكار الاقتصادية ذات الطابع العلمي يدعو إلى تدخل الدولة لحماية الصناعات المحلية.

وعندما ذهب الإقطاع أفسح المجال لنظام اقتصادي يلعب فيه البيع والشراء الدور الاساسي ما أدى إلى نمو التجارة وظهور مكانة النقود وأهمية الحصول على الذهب والفضة فهم يرون أنه يجب على الدولة أن تصدر أكثر مما تستورد ومن ثم يدخل الذهب والفضة إليها من الخارج ويزداد ما في حوزاتها وبالتالي يساعد على خفض التكاليف وبالذات الأجور وكذلك أعفاء الصناعة الوطنية من الضرائب ومنحها إعانات كي تستطيع منافسة الصناعات الاجنبية في الخارج.

ولقد أدى تمادي الحكومات في تطبيق مبادئ التجاربيين وكثرة التدخل في الشؤون الاقتصادية إلى شل الحياة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك أدى الانقلاب الصناعي إلى إحلال نظام المصانع الكبيرة محل الصناعات المنزلية واقتضى الأمر حرية العامل في الانتقال وإلى ترك الاجور تتحدد على أساس كمية العمل المتوفرة والطلب عليها دون تدخل من جانب الحكومات للعمل على خفضها كما نادى سياسة التجاربيين.

لقد أطلق أسم **الطبيعيين** على مؤسس المذهب الفردي في فرنسا لاعتقادهم أن الظواهر الطبيعية تخضع لنظام طبيعي وقوانين ثابتة ومطلقة وأبدية قام عليها الكون لخدمة البشر لذلك نادوا بوجود ترك الحرية للأفراد حتى يمكنهم توجيه جهودهم إلى ما فيه مصلحتهم الخاصة التي هي في نفس الوقت مصلحة الجماعة حيث لا يوجد تعارض بل توافق بينهما.

وبناء على ذلك نادوا بعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ومهمتها تقتصر على حماية النظام الطبيعي من أي تعدي ،ولقد أعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي الحرفة الوحيدة المنتجة ومصدر للثروة.

ولقد قام المذهب الحر في انجلترا أو ما يسمى بالمدرسة الكلاسيكية على الاسس التي وضعها الطبيعيون مع ملاحظة لبعض الانتقادات التي وجهت إليهم وسد الثغرات التي وجدت في نظامهم .

ومن أهم من أسس هذه المدرسة:

١- آدم سميث في كتابه المشهور (ثروة الأمم)

٢- دافيد ريكاردو

٣- روبرت مالتس

### انتقادات النظام الرأسمالي:

لقد جدت أوضاع كثيرة أدت إلى تقليل فعالية سياسة الحرية الاقتصادية في حل أركان المشكلة الاقتصادية نذكر أهمها ما يلي:

١- **تكوين الاحتكارات:** إن ازدهار الرأسمالية الصناعية أدى الى ازدياد التكوين الرأسمالي وإلى كبر حجم المشروعات ومن ثم تكوين الاحتكارات الضخمة والتي استأثرت بالسوق ونتاج عنها استغلال المستهلكين وارهاقهم لصالح رؤوس الاموال.

٢- **استغلال العمال:** أدت سياسة الحرية الاقتصادية إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين طبقة أصحاب رؤوس الأموال وطبقة العمال. وهذا الامر جعل العامل الذي لا يملك شيئاً يقبل بالأجر المنخفض والشروط الموضوعية للعمل .

٣- **الأزمات:** أدت الزيادة الهائلة في الانتاج من ناحية وانخفاض دخول العمال نسبياً من ناحية أخرى الى عدم وجود طلب كافي لامتصاص هذه المنتجات مما أدى الى تكديسها دون تصريف ومن ثم طرد بعض العمال وانتشار البطالة.

٤- عدم ملائمة فلسفة الحرية لظروف الدولة النامية: وفيما يتعلق بتطبيق سياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية بين جميع الدول فقد بين فردريك ليست أنها لا تناسب إلا مجموعة من الدول الأخرى فهي ثلاثم بلد كإنجلترا حيث سبقت غيرها بالتقدم الاقتصادي ولا يخشى عليها من أي منافسة أجنبية.

وقد وضعت كل هذه الظروف قيوداً كثيرة على تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية وقللت من مجال فعاليتها واثبتت ان هذه السياسة ليست مطلقة أو أبدية أو شاملة.